

الفصل

2

استعراض السياسات وحالة البيئة

ما بين 1972 – 2000

أدخل نظام تقرير حالة البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية مع إنفاذ قانون السياسة البيئية الوطنية لعام 1969 (NEPA) وتحول إلى نشاط عالمي في الإعلان الذي تم تبنيه في مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1972. وفي السنوات الأولى تركز الاهتمام بالبيئة البيولوجية المادية مثل، الأراضي والمياه العذبة والغابات والحياة البرية. وقد اعتبرت البشرية من المهددات البيئية. إلا أن تقرير حالة البيئة أصبح مع الزمن أكثر تكاملاً، ويأخذ في الاعتبار الآن التفاعل البيئي البشري المعقد في التقييم والتبليغ عن الحالة المتغيرة للبيئة.

بالتالي اعتمد نظام التقارير عن حالة البيئة في كل المستويات - المحلية والوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية العالمية. واستخدمت العديد من المداخل: فقد اهتمت بعض التقارير بالوسط المادي مثل الأراضي والمياه، وبعضها بالشؤون القطاعية مثل الزراعة والأنشطة الغابية وقسم منها بالمشاكل والقضايا مثل تدهور الأراضي والتلوث (والبعض جمع بين هذه المداخل). وتضمنت الأطر الأخرى، تناول إطار (الضغوط - الحالة - الاستجابة) ومؤخراً، تناولت إطار (القوى الدافعة - الضغوط - الحالة - الأثر - الاستجابة). حققت هذه المداخل أهدافها إلا أن نقاط ضعفها جاءت من استخدامها سبلاً مبسطة في تناول عمليات معقدة من التفاعل البيئي البشري. وقد كانت هذه التقارير تقلل في العادة من أهمية الحقيقة الماثلة في أن البشرية ليس لها فقط أثر على البيئة، بل أن البيئة أيضاً لها أثر على البشرية.

عليه، برز مع مرور الزمن إطار تقرير وتقييم بيئي أكثر تكاملاً: إطار يهدف إلى إبراز السبب والأثر المتعلق بالروابط بين الطبيعة والبشرية. ويسعى إلى ربط الأسباب (الدوافع والضغوط) مع النتائج البيئية (الحالة) مع الأنشطة والإجراءات (السياسات والقرارات) التي شكلت البيئة خلال العقود الثلاثة الماضية، وأثار مثل هذه التغيرات على البشرية الآن.

يتم تحليل في المقام الأول في إطار القضايا الجذرية - التوجهات الاقتصادية، الاجتماعية، الأراضي، الغابات، التنوع البيولوجي، المياه العذبة، البحار والناطق الساحلية، المناطق الحضرية والكوارث - مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الشمولية للبيئة حيثما دعت الضرورة. ويتم تحليل هذه القضايا الجذرية في المقام الأول، على المستوى العالمي عم على مستوى أقاليم جيو: أفريقيا، آسيا والمحيط الهادي، أوروبا، أمريكا

اللاتينية والكاريبي، أمريكا الشمالية، غرب آسيا والمناطق القطبية. تلقي الأقسام العالمية الضوء على القضايا الرئيسية في كل قطاع، عارضة نقطة انطلاق، ويناقش تطور القضايا وكيف حالة المجتمع الدولي العمل على معالجة المشاكل.

على المستوى الإقليمي، قام كل إقليم - من خلال عمليات التشاور المختلفة - بتحديد اثنين أو ثلاثة موضوعات إقليمية رئيسية للتحليل، تحت كل قطاع أو قضية.

تناقش هذه القضايا في الصفحات التالية وقد أعدت قائمة (جدول) بهذه القضايا في الصفحة المقابلة. ويلقي الجدول الضوء على القضايا العامة عبر مختلف الأقاليم، موضحاً الطبيعة العالمية للقضايا البيئية التي تواجه عالم اليوم. إضافة إلى ذلك يحدد الجدول بعض الاختلافات الإقليمية الفريدة التي تتطلب استجابات إقليمية متفردة. وأعطيت الأقسام والرسومات الإقليمية رموز لونية في كل صفحات التقرير للتعرف عليها بسهولة (انظر الجدول لمعرفة اللون الخاص بكل إقليم). يتم تحليل التفاصيل الخاصة بفروع الأقاليم أيضاً كلما دعت الضرورة. وتستعرض النماذج على المستوى الوطني للتأكيد على بعض التطورات. والغرض المستهدف من التقييم السياسي تحت التقييم المتكامل هو تحديد مواطن النجاح والفشل في تطورات وتنفيذ السياسة البيئية لكي يشكل مرشداً للمبادرات السياسية المستقبلية.

تدعم التحاليل بالرسوم البيانية والرسوم والصور التوضيحية الأخرى التي وضعت باستخدام البيانات التي جمعت خصيصاً لتقرير توقعات البيئة العالمية «GEO-3» خلال ثلاثون سنة من التقييم. جمعت هذه البيانات من العديد من المصادر، ثم، كلما أمكن ذلك، من تراكم البيانات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية، مع إجراء المقارنات الممكنة على هذه المستويات المختلفة. وتتناول بيانات محرك بيانات GEO-3، المتاح جزءاً منها في القرص المضغوط المصاحب لهذا التقرير، لبعض قضايا البيانات التي تم استعراضها في تقرير GEO-1 الصادر في 1997: مجانسة مجموعات البيانات الوطنية والحصول على البيانات العالمية. يؤكد هذا الفصل على التكامل عبر الأقاليم ما بين حالة البيئة والسياسات، بين القضايا الجذرية، وبين القطاعات المختلفة، مثلاً، القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أيضاً يحاول هذا الفصل في تحليل السياسات (الاستجابات الاجتماعية)

القضايا البيئية الرئيسية حسب أقاليم جيو							
أفريقيا	الأراضي	الغابات	التنوع البيولوجي	المياه العذبة	البحار والمناطق الساحلية	الغلاف الجوي	المناطق الحضرية
• إزالة الغابات • تدهور النوعية	• التدهور والتصحر • الملكية غير المناسبة وغير العادلة	• إزالة الغابات • تدهور النوعية	• تدهور وفقدان الموائل • تجارة لحوم حيوانات الغابة	• تفاوت موارد المياه • ندرة وضغوط المياه • الحصول على المياه • الأمانة والمرافق الصحية • تدهور نوعية المياه • خسارة الأراضي الرطبة	• تدهور وتدهور المناطق الساحلية • التلوث • التغير المناخي وارتفاع مستوى سطح البحر	• نوعية الهواء • التقلبات المناخية والحساسية • التغيرات المناخية • الفيضانات • تلوث الهواء	• التحول الحضري • التلوث • النفايات الصلبة • إمدادات المياه • والمرافق الصحية • تلوث الهواء
• التدهور • التصحر • تغيير أغراض الأراضي	• تدهور الغابات • إزالة الغابات	• فقدان الغابات الطبيعية • تدهور الغابات الطبيعية • إدارة الغابات المستدامة	• فقدان الموائل • تدهور وخسارة الغابات • الأنواع الدخيلة	• ندرة المياه • التلوث	• تدهور الموارد البحرية والساحلية • التلوث بسبب التنمية والتعدي الساحلي	• نوعية الهواء • استنزاف الأوزون • انبعاث الغازات الدفينة والتغير المناخي	• تلوث الهواء • إدارة النفايات • إمدادات المياه • والمرافق الصحية • تلوث الهواء
• استخدام الأراضي • تدهور التربة وانسداد المسامات والتلوث • تعرية التربة	• فقدان الغابات الطبيعية • تدهور الغابات الطبيعية • إدارة الغابات المستدامة	• التلوث الزراعي • الكائنات معدلة الجينات	• كميّة ونوعية المياه • السياسة والإطار التشريعي	• تعرية السواحل • التلوث	• تلوث الهواء • استنزاف الأوزون • انبعاث الغازات الدفينة	• نوعية الهواء • تلوث الهواء • إدارة النفايات • إمدادات المياه • والمرافق الصحية • تلوث الهواء	• العواصف والفيضانات • الزلازل • الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان
• تدهور الأراضي • ملكية الأراضي	• إزالة الغابات • تدهور الغابات	• التدهور وفقدان الموائل • الاستغلال المفرط للموارد والتجارة غير المشروعة	• تناقص المياه المتاحة بالنسبة للفرد • نوعية المياه	• تحويل وتدمير الموائل • التلوث • الاستغلال المفرط للثروة السمكية	• تلوث الهواء • استنزاف الأوزون • نوعية الهواء	• النفايات الصلبة • إمدادات المياه • والمرافق الصحية • نوعية الهواء	• الجفاف • الأعاصير • الفيضانات • الزلازل • تسرب المواد الخطرة
• تدهور الأراضي • المبيدات	• سلامة الغابات • الغابات العتيقة	• تدهور وتدمير الموائل • الغزو البيولوجي	• المياه الجوفية • نوعية مياه البحيرات العظمى	• تحويل الأنظمة الإيكولوجية الهشة • الاستغلال المفرط للموارد البحرية والساحلية • التلوث	• استنزاف الأوزون • غازات الدفينة • وتغير المناخ	• الضواحي الحضرية • البصمة الإيكولوجية	• الفيضانات وتغير المناخ • حرائق الغابات
• تدهور الأراضي • تدهور الأراضي السهلية	• سلامة الغابات • الاستغلال المفرط • إدارة الغابات المستدامة	• تدهور وفقدان الموائل • الاستغلال المفرط للأنواع	• زيادة الطلب على المياه • الاستغلال المفرط للمياه الجوفية • نوعية المياه	• التحول الحضري والتنمية الساحلية • الاستغلال المفرط للموارد • تلوث البحار	• استنزاف الأوزون • المواد المستنزفة للأوزون • تغير المناخ	• تحويل الأراضي • النفايات الصلبة	• الجفاف • تسرب النفط • النزاع المسلح
• التدهور • التعرية • تغير المناخ	• قضايا الغابات القطبية • مهددات غابات التندرا	• تغير المناخ • استنزاف الأوزون • الاستغلال المفرط	• الأنواع الدخيلة • التلوث	• الاستغلال المفرط للثروة السمكية • التلوث • تغير المناخ	• استنزاف الأوزون • تلوث الهواء إلى مسافات بعيدة • تغير المناخ	• المرافق الصحية • والنفايات • التلوث	• الفيضانات • تسرب النفط • الآفات

ملحوظة

يعرض هذا الجدول القضايا الجزئية الرئيسية الأثنين أو الثلاثة التي يغطيها هذا الفصل حسب الإقليم. ويسبب استخدام أطار: القوى الدافعة - الضغوط - الحالة - الأثر - الاستجابة، فمن الممكن عرض الموضوع الواحد تحت اثنين من القضايا الجزئية أو أكثر. مثلاً، قد يشكل تدهور الغابات السبب الدافع الرئيسي لخسارة التنوع البيولوجي في أحد الأقاليم، بينما يكون القضية الرئيسية في إقليم آخر.

من المكونات الهامة الأخرى في هذا الفصل، استخدام صور الأقمار الصناعية لتوضيح التغيرات البيئية خلال العقود الثلاث الماضية. أخذت هذه الصور بواسطة القمر الصناعي لاندسات الذي تزامن إطلاقه في عام 1972 مصداقة - نفس السنة التي انعقد فيها مؤتمر إستكهولم. توضح صور لاندسات، التي وضعت في الصفحة أو الصفحتين الأخيرتين من كل قسم، تحت عنوان «بيئتنا المتغيرة» التغيرات البيئية في بقاع مختلفة من الأقاليم المختلفة.

المتعلقة بقضايا بيئية محددة، موضحاً الآثار السياسية الإيجابية والسلبية على البيئة وكيف يمكن أن توجه البيئة السياسة استرجاعاً واستشرافاً. أيضاً يغطي الفصل آثار السياسات التي يتبعها القطاعين العام والخاص، والسياسات الإقليمية العالمية، بما في ذلك الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف .. ويأخذ التحليل في الاعتبار ليس فقط السياسة البيئية بل أيضاً أثر السياسات العامة على القضايا البيئية، مثل توجهات السياسات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها البيئية.



الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية

استعراض الأوضاع العالمية

شهد العالم خلال الثلاثين عاماً الماضية تغيرات اقتصادية وسياسية وتقنية هامة. وبما لهذه المتغيرات المتداخلة والمتربطة من أبعاد متعددة تعمل كقوى دافعة قوية للتغير البيئي، فقد تركت هذه المتغيرات بصمتها على البيئة خلال هذه الفترة.

التنمية البشرية

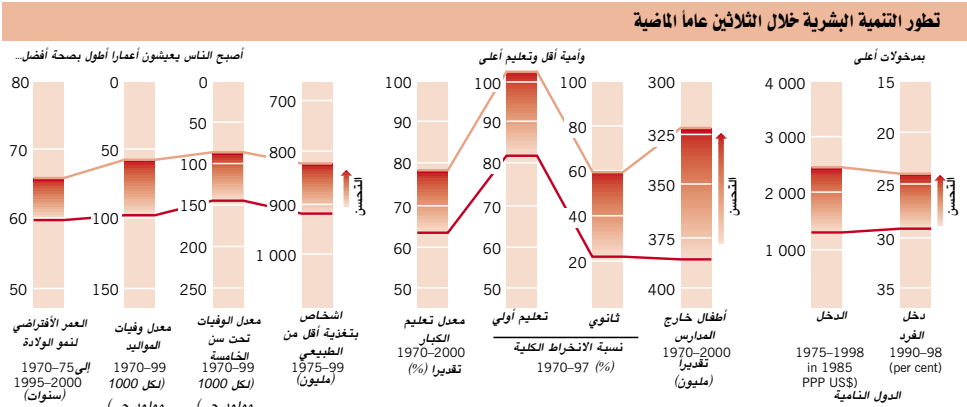
تحققت مكاسب كبيرة في مجال التنمية البشرية خاصة في دول العالم النامي، حيث تحسن الدخل عموماً والحد الأدنى من الدخل بصفة خاصة، وأصبح الناس يعيشون أعماراً أطول، بصحة أفضل ومستوى أمية أقل و تعليم أعلى من أي وقت مضى. وقد ارتفع متوسط الدخل السنوي في معظم الدول النامية: وبحساب الدخل العيني (دولار أمريكي 1995 ثابت) فقد ارتفع متوسط دخل الفرد في الفترة ما بين 1972 – 1999 بنسبة 13% في أفريقيا، و72% في آسيا والمحيط الهادي و35% في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي. إلا أنه هبط في إقليم غرب آسيا بنسبة 6% (Compiled from World Bank 2001). ورغم كل هذه المؤشرات الإيجابية، لا تزال التحديات تهدد رخاء القرن الواحد والعشرين، فلا تزال مستويات الحرمان العالية، بين الذين يعانون من الفقر، قائمة في كافة أرجاء العالم، حيث يعيش نحو 2.1 مليار من البشر، أي خمس سكان العالم تقريباً في فقر مدقع

ويعتمدون على أقل من دولار واحد في اليوم لسد رمقهم. ويعيش نحو 2.8 مليار نسمة، أي نحو نصف سكان العالم على دولارين في اليوم (UNDP 2001). يقطن ثلاثة أرباع هؤلاء الفقراء في مناطق ريفية (IFAD 2001) ومعظمهم من النساء. لا تقتصر مشكلة الفقر هذه على الدول النامية فحسب، بل تنتشر لتغطي دولاً متقدمة أيضاً. حيث يعيش نحو 130 مليون نسمة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تحت خط الفقر (UNDP 2001).

مما لا شك فيه أن معدل الإصابة بالأمراض يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر وبالعوامل البيئية الأخرى (WHO 1997, Murray and Lopez 1996) وقد أسهمت الابتكارات الطبية والتقدم في توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية كما أسهمت سياسات التمكين الاجتماعي الحديثة مساهمة فاعلة في الحد من وفيات الأطفال (المواليد)، وأدت في نفس الوقت إلى ارتفاع كبير في معدل العمر الافتراضي (UN 2000)، فعلى سبيل المثال يتوقع أن يعيش الطفل الذي يولد الآن ثمان سنوات أطول من نظيره المولود قبل ثلاثين عاماً (UNDP 2001). بالرغم من كل الإنجازات التي تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية إلا أن مشكلة الفقر لا زالت تلقي بظلالها على المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، هذا بالإضافة إلى أخطار الأمراض الفتاكة المعديّة التي تهدد البشرية مثل السل و الملاريا و متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). حدث تقدم هائل في المجال التعليمي خلال الثلاثين عاماً

يوضح الرسم البياني العمودي بأن التقدم في مجال التنمية البشرية قد تحققت في عدة جهات، وترجع بيانات الفقر إلى البشرية التي تعيش على أقل من دولار أمريكي في اليوم.

المصدر:
FAO 2000,
UNDP 2001,
UNESCO 2000.



ارتفع تعداد سكان العالم من 3.85 مليار عام 1972 إلى 6.1 مليار نسمة في منتصف عام 2000 (أنظر الرسم صفحة 34). ويزداد حالياً بمعدل 77 مليون نسمة في السنة (UNFPA 2001). تتركز معظم هذه الزيادة في الأقاليم النامية، ثلثيها (2/3) في إقليم آسيا والمحيط الهادي. تتركز 50 % من تلك الزيادة في الدول الست التالية: الهند (21.1%)، الصين (13.6%) ، باكستان (4.8%)، نيجيريا (3.9%) بنغلادش (3.7%)، إندونيسيا (3.6%) (United Nations Population Division 2001).

أيضاً يتوقع أن يرتفع قليلاً عدد سكان الأقاليم الصناعية، الذي يبلغ حالياً 1.2 مليار نسمة خلال الخمسين عاماً القادمة، بينما يتوقع أن يرتفع تعداد سكان الدول النامية من 4.9 مليار إلى 8.1 مليار نسمة بحلول عام 2050 (United Nations Population Division 2001). يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف معدلات الخصوبة. فقد أوضحت السجلات أن معدلات الخصوبة في الدول الأقل تقدماً تصل إلى 3.1 طفل مقابل كل امرأة، بينما ينحصر ذلك في 1.57 طفل مقابل كل امرأة في الدول المتقدمة خلال نفس الفترة – أي أقل من معدل الإحلال البالغ 2.1 طفل للمرأة الواحدة (UNFPA 2001).

تقلص فرق العمر الافتراضي بين الدول المتقدمة والنامية من 22 سنة عام 1960 إلى أقل من 12 في عام 2000. وقد تم تقدير العمر الافتراضي في الأقاليم الصناعية في الفترة ما بين 1995-2000 في حدود 75 سنة مقارنةً مع 63 سنة في الدول النامية (United Nations Population Division 2001).

وكلما استمرت معدلات الخصوبة العالمية في التناقص، والعمر الافتراضي في التصاعد فسوف يصل سكان العالم إلى حالة الشيخوخة خلال الخمسين عاما القادمة بمعدل أسرع مما في نصف القرن السابق (United Nations Population Division 2001).

الماضية، فقد ارتفعت نسبة محو الأمية بين البالغين من 63% في عام 1970 إلى 79% في عام 1998 (UNESCO 2000). رغم ذلك لا يزال هناك حوالي 854 مليون أمي من بينهم 543 مليون امرأة (63.6%). كما يوجد نحو 325 مليون طفل لا يرتادون المدارس، تشكل نسبة البنات 56 % منهم (UNDP 2001). من ناحية أخرى، أسهم تحسن مستوى التعليم، خاصة بين النساء بالإضافة إلى بناء القدرات، إسهاماً كبيراً في إبطاء معدل زيادة سكان العالم من 2.1% في أوائل السبعينيات إلى 1.3% في عام 2000 (UN 1997, UNFPA 2001).

الكثافة السكانية المتغيرة

مؤشر التنمية البشرية (HDI)

يجمع مؤشر التنمية البشرية بين أبعاد التنمية البشرية الأساسية (العمر الافتراضي ومستوى المعيشة الكريمة والتعليم) لقياس إنجازات الدولة عموماً، ومن ثم يصنف الدول إلى مستويات ثلاث: مستوى مرتفع ومتوسط ومنخفض من التنمية البشرية. حدث تطور عام في الفترة ما بين 1975 - 1999 في التنمية البشرية (انظر الجدول) مما يبشر بإمكانية القضاء على الفقر قضاء تاماً وتحقيق تنمية أفضل خلال العقود القادمة. إلا أن نفس الفترة قد شهدت تراجع اقتصاديات ثمانية من الـ 121 التي شهدت تقدماً بينها، تحولاً كبيراً (راجع الاقتصاد البحر. واتني عشر من دول جنوب الصحراء في أفريقيا) (راجع أفريقيا وأوروبا في هذا الباب).

تحويل بنية التنمية البشرية :

(ملايين الأشخاص)

1999	1975	
900	650	تنمية بشرية مرتفعة
3500	1600	تنمية بشرية متوسطة
500	1100	تنمية بشرية منخفضة

ملحوظة: يرجع عدد الأشخاص فقط للدول التي توفرت البيانات عنها عام 1975 و1999، عليه لا تساوى هذه الأرقام التعداد الكلى للسكان

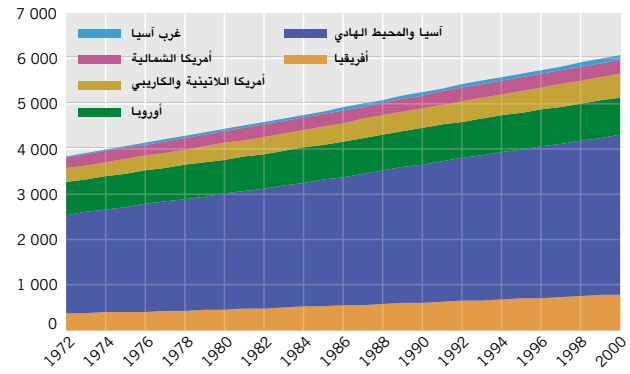
المصدر: UNDP 2001

حدثت هجرات سكانية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب التوسع الحضري السريع والهجرات الدولية وحركة اللاجئين والمهجرين والمشردين، مما أدى إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون خارج بلادهم من 84 مليون عام 1975 إلى ما يقدر بحوالي 150 مليون عند نهاية القرن العشرين (UNDP 1999, UNHCR 2000). كما سجل أيضا عدد اللاجئين ارتفاعا هائلا من 2.7 مليون في عام 1972 ليبلغ قمته - 18.3 مليون - في نهاية عام 1992، ثم استقر عند 11.7 مليون عام 1999 (UNHCR 2000) وحتى عام 2001 بلغ إجمالي اللاجئين والعائدين والمشردين داخل بلادهم ما يقدر بحوالي 22 مليون شخص، وهو رقم يثير الإهتمام (2001 UNHCR) ومن المتوقع أن تواصل الدول المتقدمة استقبالها للمزيد من المهاجرين بمعدل 2 مليون مهاجر سنويا خلال الخمسين عاما المقبلة. ونسبة لانخفاض معدل الخصوبة في الدول المستقبلية يتوقع أن تؤثر هذه الهجرة أثرا كبيرا على النمو السكاني في الأقاليم المتقدمة (United Nations Population Division 2001).

التنمية الاقتصادية

على الرغم من التقلبات الكبيرة التي حدثت إلا أن الاقتصاد العالمي ككل قد توسع توسعا كبيرا خلال الثلاث عقود الماضية. كما ارتفع إجمالي الناتج الوطني العالمي إلى أكثر من الضعف إذ بلغ ما يقدر بحوالي 29995 مليار دولار أمريكي في عام 1999 مقارنة بحوالي 14300 مليار في عام 1970 (Costanza and others 1997, World Bank 2001). من جانب آخر، يجب التنويه إلى أن هذه الأرقام لا تشمل قيمة الخدمات والسلع البيئية غير التجارية ذات الأهمية القصوى لأنظمة كوكب الأرض الداعمة للحياة ولرفاهية الإنسان. تقدر القيمة الاقتصادية لهذه السلع والخدمات الإيكولوجية بما يتراوح ما بين 16 ألف مليار و54 ألف مليار دولار أمريكي سنويا، بمتوسط 33 ألف مليار دولار في السنة. ويجب اعتبار هذه التقديرات كحد أدنى بسبب الإبهام الذي يحيط بقيمة هذه الخدمات (Costanza and others 1997). سجل الاقتصاد العالمي في الفترة ما بين 1980-1990 نمواً سنوياً بنسبة 3.1 في إجمالي الناتج المحلي العيني، بينما بلغ النمو في الفترة ما بين 1990-1998 نحو 2.5، بمعدل نمو سنوي بالنسبة للفرد يبلغ 1.4% و 1.1% للفترتين على التوالي (UNCTAD 2000). إلا أن نسب النمو هذه قد تباينت تباينا كبيرا من إقليم إلى آخر، فقد استأثر إقليم آسيا والمحيط الهادئ، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم، بأعلى

تعداد سكان العالم (مليون حسب الأقليم) 1972 - 2000

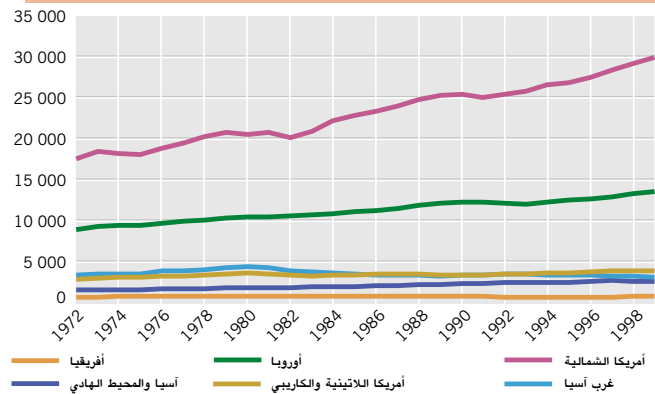


ينمو تعداد سكان العالم بمعدل 77 مليون نسمة سنوياً مع ثلثي النمو في آسيا والمحيط الهادئ

المصدر: compiled from United Nations Population Division 2001

مما لا شك فيه أن ظهور مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) والفيروس المسبب له (HIV) قد أثر على معدل العمر الافتراضي في الدول التي انتشر فيها. ويمثل مرض الأيدز الآن رابع أكثر أسباب الوفاة شيوعاً على نطاق العالم. فقد أصيب خلال السبعينات أكثر من 60 مليون شخص بهذا المرض أو بالفيروس المسبب له. توفي منهم حتى الآن نحو 20 مليون شخص. ويعيش نحو 70% من المصابين بالفيروس البالغ عددهم 40 مليون في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية التي يمثل فيها مرض الأيدز السبب الرئيسي للوفيات (UNAIDS 2001). لا ينتشر هذا المرض في الأقاليم الأخرى من العالم بنفس المعدل.

إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد (دولار أمريكي سنة 1995)، 1972-1999



على الرغم من نمو الاقتصاد العالمي إلا أن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في اتساع. وارتفع دخل الفرد ارتفاعاً هامشياً ماعداً في أوروبا وأمريكا الشمالية
المصدر: Compiled from World Bank 2001

التوجهات العالمية في مجال إنتاج واستهلاك الطاقة

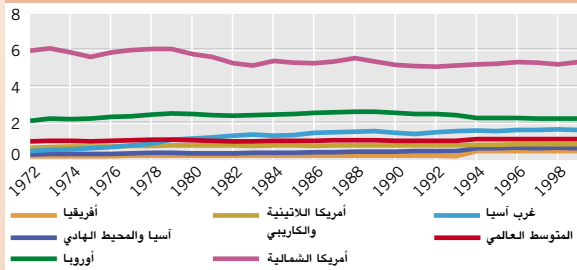
تمثل الطاقة مفتاح التنمية الاجتماعية الاقتصادية. كما تمثل ضرورة مركزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويؤدي امتلاك الطاقة إلى توسيع خيارات الشعوب، مما يمكنهم من امتلاك أسباب الإنتاج والحركة والراحة. إلا أن استهلاك الكهرباء بالنسبة للفرد الواحد يوضح فوارق كبيرة في استخدام الطاقة. ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يبلغ المتوسط السنوي بالنسبة للفرد 8053 كيلو واط/الساعة، أي أكبر مائة مرة عن ما في أقل الدول نمواً التي يبلغ المتوسط السنوي بالنسبة للفرد 83 كيلو واط/الساعة فقط (UNDP/UNDESA/WEC 2000).

بلغ معدل النمو السنوي في استخدام الطاقة الكلي في الفترة ما بين 1972 و1999 في المتوسط 2% في السنة. إلا أن هذا المعدل قد انخفض من 2.8% خلال السبعينات إلى 1.5% خلال الثمانينات و2.1% خلال التسعينات (IEA 1999). يرجع هذا الانخفاض إلى ضعف الأداء الاقتصادي في الدول الأوروبية المتحولة نحو اقتصاد السوق في التسعينات مقروناً مع الأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة ما بين عامي 1999-72 (UNDP/UNDESA/WEC 2000).

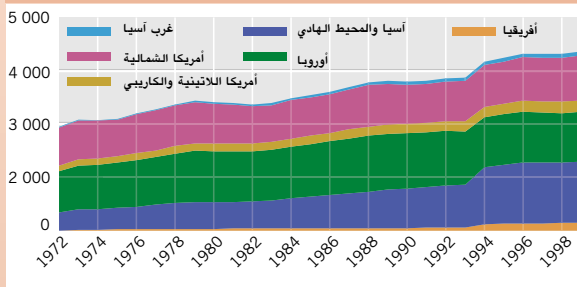
في كثير من الأحيان، يكون لاستفادة الإنسان من إنتاج واستهلاك الطاقة جوانب بيئية سيئة، قد تهدد بدورها صحة الإنسان ورفاهيته. منها مشاكل معروفة على نطاق واسع مثل: الآثار على تركيبة الغلاف الجوي وإزالة الغابات الذي يؤدي إلى تعرية التربة وإطماء الأجسام المائية، والتخلص من نفايات الوقود النووي وأحياناً الحوادث المدمرة مثل حادثة تشيرنوبل. على المستوى العالمي، تغير الاستهلاك بالنسبة للفرد قليلاً نسبياً خلال العقود الثلاثة الماضية، بالرغم من نمو الاستهلاك الكلي بحوالي 70% خلال الفترة 1972-1999. أما على المستوى الإقليمي فقد هبط الاستهلاك بالنسبة للفرد في أمريكا الشمالية، المستهلك الأكبر، وارتفع ارتفاعاً حاداً في غرب آسيا. ويمثل تقليل استهلاك الوقود الأحفوري في مناطق الاستهلاك العالي، وتحقيق توازن أكبر في الاستهلاك بالنسبة للفرد بين الدول وفي داخلها، ضرورة بيئية في القرن الحادي والعشرين.

المصدر: جمعت من IEA 1999 and United Nations Population Division 2001

استهلاك الطاقة بالنسبة للفرد (ما يعادل طن من النفط/السنة)



استهلاك الطاقة الكلي (ما يعادل مليون طن من النفط/السنة)



Source: compiled from IEA 1999 and United Nations Population Division 2001

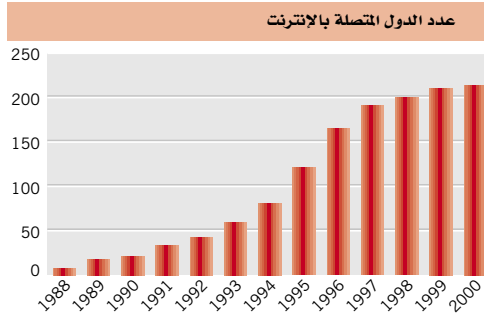
معدلات النمو. فقد تضاعف تقريباً إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد (دولار أمريكي 1995 ثابت) في دول شمال غرب المحيط الهادي وشرق آسيا في الفترة ما بين 1972-1999 مسجلاً نمواً سنوياً بمعدل 2.4% (World Bank 2001). من جانب آخر، هبط إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد في دول جنوب الصحراء الأفريقية.

على الرغم من نمو الاقتصاد العالمي اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في كل من الدول المتقدمة والنامية واتسعت أيضاً بين مواطني الدولة الواحدة، كما حدث في أمريكا الجنوبية ودول جنوب الصحراء الأفريقية (UNDP 2001). سجلت دخل الفرد ارتفاعاً طفيفاً في معظم الأقاليم باستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية (انظر الأرقام صفحة 34) يحصل 3.5 مليار شخص في الدول ذات الأجور المنخفضة على أقل من 20% من دخل العالم، بينما يحصل مليار واحد في الدول المتقدمة على 60% (UN 2000). ويجب التنويه إلى أن فجوة الدخل بين الدول ذات أغنى 20% من سكان العالم مقارنة بأفقر 20% من السكان قد اتسعت أيضاً من 1:30 عام 1960 لتبلغ 1:60 في عام 1990 بينما بلغت 1:74 في عام 1997 (UNDP 1999).

يمثل نمو استخدام كل من الطاقة والموصلات (راجع الصندوق) مؤشراً من مؤشرات التنمية الاقتصادية، ولكليهما آثاراً خطيرة على البيئة. فقد أصبحت المركبات الخاصة وسيلة من وسائل مواصلات المقتردين، ومنذ بداية السبعينات بدأت أعداد السيارات في العالم ترتفع بحوالي 16 مليون مركبة جديدة سنوياً (UNDP, UNEP, World Bank and WRI 1998) تستهلك سيارات الركاب 15% من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي (Jepma and others 1995).

وينعكس عدم المساواة في الدخل أيضاً على فوارق استهلاك المواد (أنظر «البصمة الإيكولوجية» صفحة 36). واستناداً للتقديرات يتسبب أغنى 20% في العالم في 86% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، كما يستهلكون النسب التالية من الإجمالي العالمي: 58% من إجمالي استهلاك الطاقة، و45% من اللحوم والأسماك و84% من الورق ويملكون 87% من السيارات و74% من الهواتف. في المقابل يستهلك أفقر 20% في العالم نحو 5% أو أقل من هذه السلع والخدمات (UNDP 1998).

تتمثل المشاكل الرئيسية التي تواجه العديد من الدول النامية في الفقر والعطالة وتدني الإنتاج. وفي الدول النامية ككل يوفر القطاع غير الرسمي 37% من فرص العمل، ترتفع هذه النسبة في أفريقيا إلى 45% (UNCHS 2001). في الثمانينات أدخل البنك الدولي برامج إصلاحات هيكلية (SAPs) لتصحيح الاختلالات الاقتصادية التي تقف وراء هذه المشاكل ولتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال هذه الإصلاحات.



العلوم والتقنية

قدمت الإبداعات التقنية والعلمية إلى البشرية مستويات صحية أعلى وحياة أطول وتعليم ووظائف أفضل وحياة مريحة أكثر مما عرف الإنسان في 100 عام.

لجنة دراسة

تنظيم السلام 1972

لا يزال مفهوم السبعينات سارياً حتى يومنا هذا. فقد حققت الإبداعات التقنية والعلمية خلال الثلاثين عاماً الماضية قفزات إبداعية جوهرية في مجالات شتى، خاصة في مجالات أنظمة المعلومات والاتصالات والطب والتغذية والزراعة والتنمية الاقتصادية والتقنية البيولوجية. ويوجد 46 محور عالمي للإبداعات التقنية في جميع أنحاء العالم معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية (Hillner 2000).

مما لا شك فيه أن تقنية الاتصالات والمعلومات قد أحدثت ثورة جوهرية في أسلوب حياة وتعليم وعمل وتفاعل البشرية (Okina Charter 2000)، كما أسهمت شبكة الاتصالات الدولية (إنترنت) والهواتف المحمولة وشبكات الأقمار الاصطناعية في تقريب المكان واختصار الزمن. فقد أحدثت الأقمار الصناعية ثورة منذ منتصف الثمانينات في مجال الاتصالات الدولية. ظهرت آثارها في بداية التسعينات مع انتشار أجهزة الكمبيوتر التي سهلت الاتصال بين الأفراد ومعالجة كمية هائلة من المعلومات وتخزينها وتوزيعها. بحلول عام 2001 أصبح من الممكن خلال ثانية واحدة عبر رسالة إلكترونية واحدة إرسال معلومات تعادل كل المعلومات التي أرسلت عبر الإنترنت خلال شهر في عام 1997 (UNDP 2001).

منح التقدم الهائل في تقنية المعلومات والاتصالات الإنسان فرص هائلة لتحقيق التنمية البشرية، إذ أصبح من السهل بكمكان الحصول على معلومات تبعد عنهم كثيراً بسرعة أكبر وبوسيلة أرخص.

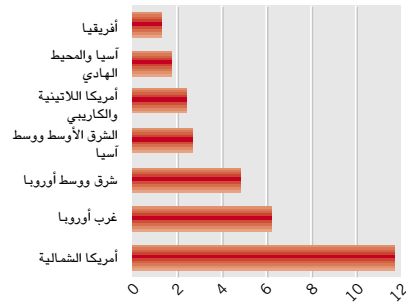
خلفت برامج الإصلاحات الهيكلية أثراً بيئياً واجتماعياً واقتصادية، بما في ذلك الآثار السلبية على الاستقرار الاجتماعي والاستدامة البيئية (Reed 1996). كما واجهت الدول المتحولة نحو الاقتصاد الحر في التسعينات مشاكل كبرى تتمثل في الفقر والبطالة وتدهور المستوى المعيشي.

إحدى القضايا الخطيرة الملحة هي مشكلة الديون الخارجية التي بلغت 2572614 مليون دولار أمريكي حتى عام 1999 (World Bank 2001). ففي عام 1996 طرحت مبادرة الدول الفقيرة ذات المديونية العالية (الدول الفقيرة المثقلة بالديون) HIPC وفي نوفمبر 2001 تم التعمد بتخفيض 36000 مليون دولار أمريكي لأربعة وعشرين دولة، معظمها في أفريقيا (IMF) إلا أن ذلك لم يسهم في حل المشكلة، إذ أن كثيراً من الدول التي تم إعفاؤها من بعض ديونها لا تزال تدفع مبالغ طائلة لخدمة (أرباح) الديون بدلا من صرف تلك الأموال على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم (Oxfam 2001).

البصمة الإيكولوجية The Ecological Footprint

البصمة الإيكولوجية هي مدى الضغوط التي يضعها الإنسان على أنظمة العالم الإيكولوجية معبرا عنها «بوحدة المساحة». تمثل كل وحدة: المساحة - مقاسه بعدد الهكتارات - من الأراضي المنتجة بيولوجيا اللازمة لإنتاج الغذاء والأخشاب لاستهلاك المواطنين، والبنيات التحتية التي يستخدمونها، وامتصاص ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري: عليه يدخل في حساب البصمة الإيكولوجية مجمل الآثار البشرية على البيئة. تمثل البصمة الإيكولوجية العالمية محصلة الكثافة السكانية ومتوسط استهلاك الفرد من الموارد وكثافة الموارد التي تستخدمها التقنية. خلال الفترة ما بين عامي 70-1996 ارتفعت البصمة الإيكولوجية العالمية من 11 مليار وحدة مساحة إلى أكثر من 16 مليار وحدة مساحة. وقد ظل متوسط البصمة العالمية ثابتاً خلال الفترة ما بين 1996-85 عند 2.85 وحدة مساحة للفرد.

البصمة الإيكولوجية الإقليمية (1996، وحدة مساحة للفرد)



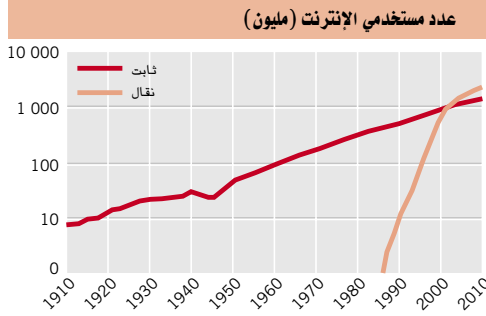
ملحوظة: لا تنطبق الأقاليم تماماً مع توزيع جيو للأقاليم
المصدر: WWF and others 2000

الرسومات إلى
اليمين يوضح
الزيادة الهائلة في
مستخدمي
الإنترنت والهاتف
النقال. ولكن
حتى في عام
2000 لم يزد عدد
مستخدمي
الإنترنت من الدول
النامية عن الربع

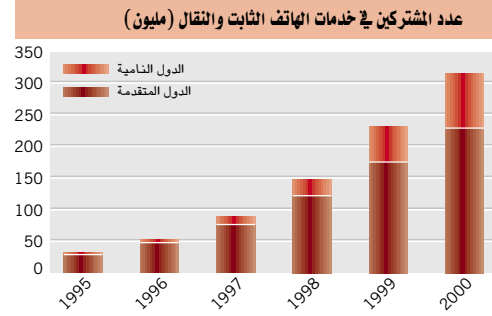
المصدر: UIT 2001

تمثل الصورة
أدناه أحدث
الصور المفصلة
بالألوان الحقيقية
لكل أنحاء الأرض
وذلك حتى مارس
٢٠٠٢.
وقد جمعت من
الملاحظات
بواسطة الأقمار
الصناعية لعدة
شهور لسطح
الأرض
والمحيطات وجليد
البحار والسحب
في كل كيلومتر
من الأرض.

المصدر:
NASA Goddard
Space Flight
Center Imag



سات، وبحلول عام 2002 احتوى برنامج هذا القمر على سجلات 30 عاما تمثل أطول سجل بيانات متواصلة عن أسطح كوكب الأرض القارية (USGS 2001) أسهمت هذه المعلومات كثيراً في فهم التغيرات البيئية ومراقبتها وتقييمها وأدت بدورها إلى تطوير وسائل الإنذار المبكر (انظر الصورة أدناه). تحتوي الصفحات الختامية من أقسام الفصل الثاني على صور من هذا المرفق الفضائي. مع كل تلك الإيجابيات إلا أن التقنية أصبحت تشكل، لبعض الدول النامية، وسيلة من وسائل التوقع بدلاً من أن تكون وسيلة للتقدم. وأصبحت الصناعات التقنية تلبي احتياجات السوق بدلاً من مراعاة احتياجات الفقراء الذين لا يملكون القوة الشرائية الكافية، ولم يسع الباحثون والعلماء إلى تصنيع تقنية رخيصة الثمن للفقراء (UNDP 2001). فعلى سبيل المثال: في الفترة ما بين 1975-1996 تم تصنيع 1223 دواءً جديداً، ولم يصنع من هذا الكم الهائل إلا 13 دواءً فقط لعلاج أمراض المناطق الحارة (UNDP 2001).



إلا أن الانتشار غير المتساوي أو المنتظم لتقنيات الاتصالات والمعلومات يعني أن الاستفادة من التطورات التقنية تنحصر في أقلية قليلة. ففي الوقت الحالي يعيش معظم مستخدمي شبكة الإنترنت في المناطق الحضرية، ويقوم 79 منهم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي يمثل عدد السكان فيها 14% من تعداد سكان العالم الكلي. إلا أن عدد مستخدمي الإنترنت في الدول النامية في ازدياد مطرد، مثلاً استخدم ما بين 3.9 مليون إلى 33 مليون من الصينيين الإنترنت في الفترة ما بين 1998-2002 (UNDP 2001, CNNIC 2002)

تجاوز الهاتف المحمول عقبة بنية الاتصالات التحتية، وارتفع عدد مستخدميه من ما يزيد قليلاً عن 10 مليون شخص في بداية التسعينات إلى أكثر من 725 مليون في أوائل عام 2001 أي بمعدل هاتف نقال واحد لكل ثمانية أشخاص (ITU 2001)

بالإضافة إلى ذلك فقد ساعدت التقنيات الحديثة الشعوب على فهم البيئة فهما أفضل. أطلقت الحكومة الأمريكية في عام 1972 أول قمر صناعي تحت اسم لاند



« فقط من خلال الاهتمام العميق والمعرفة والمعلومات والالتزام وفعل شعوب العالم يمكن أن تحل قضايا البيئة. فالقوانين والمؤسسات وحدها لا تكفي، ويجب أن تصبح إرادة الشعوب قوية بقدر كافي، بعزيمة وإصرار كافي لتحقيق الحياة الكريمة الحقيقية لكل بني الإنسان » - مفوضية دراسة إنتظام السلام 1972

الوعي والانتباه إلى قضايا الحاكمية في كل اوجه الحياة العامة الحديثة، على الأقل فيما يتعلق بالبيئة. أصبحت الحاكمية (الجيدة) تمثل مطلباً أساسياً لتحقيق تنمية سياسية سليمة، وأكثر أهمية لضمانة تنفيذ تلك السياسات بالأسلوب الأمثل.

شهدت فترة الثلاثين عاما، ما بين مؤتمر إستكهولم وقمة العالم عام 2002 حول التنمية المستدامة، مراجعات رئيسية للأنظمة السياسية بما في ذلك إنهاء الاستعمار في أفريقيا وإنهاء عهد التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا وإزالة الستار الحديدي وتوحيد الألمانيتين وتقسيم الاتحاد السوفيتي السابق. كما حدثت أيضا زيادة كبيرة في التحالفات التجارية والاقتصادية بين الدول، وارتفعت عضوية منظمة الأمم المتحدة إلى 190 عضوا حتى مارس 2002. ولربما كان أكبر تحول هو ما يحدث على المستويات المحلية، إذ أصبحت الديمقراطية والشفافية من أهم المطالب، خاصة في التسعينات، وأصبحت الشعوب هي التي تختار حكوماتها. وخلال العشرة سنوات الماضية تمكنت أكثر من 100 دولة من الدول النامية والدول المتحولة نحو الاقتصاد الحر من إسقاط الديكتاتوريات العسكرية وحكومات الحزب الواحد (UNDP 2001). وبدأ اهتمام عالمي بقضايا البيئة منذ عام 1972 وأصبحت تدخل في صميم السياسات الداخلية للدول المتقدمة فظهرت أحزاب الخضر وأصبح لها تأثير كبير في سياسات الدول، خاصة خلال الثمانينات (Long 2000) وقد شهدت الثلاثة عقود الماضية نمواً واسعاً لحركات المجتمع المدني

كما تسببت التقنيات الحديثة في أخطار غير منظورة لصحة الإنسان وسلامة البيئة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تآكل طبقة الأوزون نتيجة لاستخدام الإنسان لفلوريدات الكربون الكلورية؛ الآثار الجانبية المترتبة عن استخدام العقاقير؛ الأسلحة الحديثة الفتاكة؛ التلوث؛ ومخاوف تبعات الهندسة الوراثية؛ هذا بالإضافة إلى الكوارث التقنية مثل حادثة تشيرنوبل (الاتحاد السوفيتي سابقاً) وحادثة بوبال (الهند).

الحاكمة

الحاكمة أو (Gvernamnnc) هي قضية مهيمنة متشعبة تغطي وتطبق على كافة المستويات، وتؤثر على كل قطاعات المجتمع- من المحلية إلى العالمية، ومن القطاع الخاص إلى القطاع العام- كما تؤثر على القانون وحقوق الإنسان والأنظمة الانتخابية والديمقراطية البرلمانية والسياسية والمجتمع المدني والأمن والسلام والإدارة العامة والإعلام العام ووسائل الإعلام والمؤسسات الخاصة. عليه، يتنامى

يد تمتد عيد
حائط برلين. ترمز
إلى رفع الستار
الحديدي في
أوروبا عام 1989 -
أحدث أكبر
الأحداث السياسية
في العقود الثلاثة
الماضية.

المصدر:

UNEP,
Joachim Kuhnke,
Topham
Picturepoint



وإيجابية على حد سواء - على كافة الجوانب البيئية وجوانب الحياة البشرية. ومع هيمنة قوى السوق على المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تنشأ مخاطر ومخاوف من أن تتركز السلطة والثروة في أيدي أقلية، بينما يتصاعد تهيمش وزوال استقلال الغالبية العظمى. ويمكن تحدي القرن الحادي والعشرين في تأسيس حاكمية أقوى لضمان أن تفيد العولمة الغالبية العظمى، إن لم تكن كل البشرية، وليس فقط من أجل الربح.

في كل أقاليم العالم، ويقوم الكثير من هذه المنظمات الآن بدور قيادي كبير، فقد أصبح للمنظمات غير الحكومية مثلاً تأثير كبير حتى على اتخاذ القرار في القطاع الخاص وتشارك في أحيان أخرى في الحكومات. أصبح للرأي العام صوت مؤثر معترف به منذ السبعينات: (Commission to Study the Organization of Peace 1972). إن تنامي التكامل الاقتصادي والمالي والثقافي والتقني والحكمي من خلال العولمة، له آثاراً ضخمة - سلبية

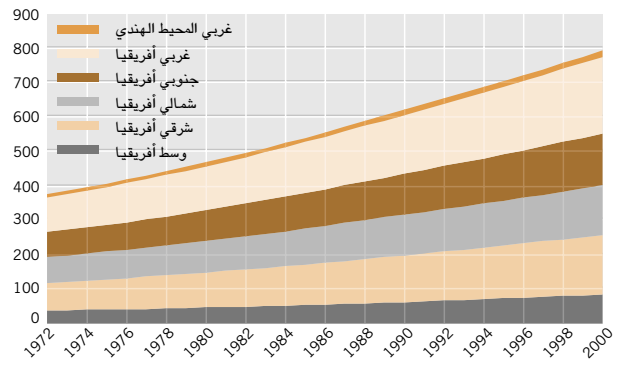
المراجع: الفصل الثاني، الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، استعراض الأوضاع العالمية

- CCNIC (2002). Semiannual Survey report on the Development of China's Internet (January 2002). China Internet Network Information Center <http://www.cnnic.net.cn/develst/rep200201-e.shtml>
- Commission to Study the Organization of Peace (1972). The United Nations and the Human Environment - The Twenty-Second Report. New York, United Nations
- Costanza, R., d'Arge, R., de Groot, R., Farber, S., Grasso, M., Hannon, B., Naeem, S., Limburg, K., Paruelo, J., O'Neill, R.V., Raskin, R., Sutton, P. and van den Belt, M. (1997). The value of the world's ecosystem services and natural capital. *Nature* 387, 253-260
- FAO (2000). The State of Food Insecurity in the World 2000. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations
- Hillner, J. (2000). Venture capitals. *Wired*, 7 August 2000
- IEA (1999). Energy Balances of OECD countries 1960-97, Energy Balances of Non-OECD countries 1971-97. Paris, Organization of Economic Cooperation and Development, International Energy Agency
- IFAD (2001). Rural Poverty Report 2001 - The Challenge of Ending Rural Poverty. Rome, International Fund for Agricultural Development <http://www.ifad.org/poverty/index.htm> [Geo-2-270]
- IMF (2001). Debt Relief for Poor Countries (HIPC): What has Been Achieved? A Factsheet. International Monetary Fund <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/povdibt.htm> [Geo-2-271]
- ITU (2001). ITU Telecommunication Indicator Update. International Telecommunication Union <http://www.itu.int/journal/200105/E/html/updatee.htm#top> [Geo-2-272]
- Jepma, C. J., Asaduzzaman, M., Mintzer, I., Maya, R.S. and Al-Moneef, M. (1995). A generic assessment of response options. In Bruce, J.P., Lee, H. and Hailes, E.F. (eds.), *Climate Change 1995. Economic and Social Dimensions of Climate Change*. Cambridge, Cambridge University Press
- Long, B.L. (2000). *International Environmental Issues and the OECD 1950-2000: An Historical Perspective*. Paris, Organization for Economic Cooperation and Development
- Murray, C. and Lopez, A. (1996). *A Global Burden of Disease*. Cambridge, Harvard University Press
- Okinawa Charter (2000). Okinawa Charter on Global Information Society. Ministry of Foreign Affairs of Japan <http://www.mofa.go.jp/policy/economy/summit/2000/pdfs/charter.pdf> [Geo-2-273]
- Oxfam (2001). Debt Relief: Still Failing the Poor. Oxfam http://www.oxfam.org/what_does/advocacy/papers/OxfamDebtPaperApril2001.doc [Geo-2-274]
- Reed, D. (1996). *Structural Adjustment, the Environment and Sustainable Development*. London, Earthscan <http://www.panda.org/resources/programmes/mpo/library/download/books/CH2SD.doc> [Geo-2-275]
- UN (1997). Address by Executive Director of the United Nations Population Fund at the Special Session of the General Assembly: Earth Summit + 5, New York, 25 June 1997
- UN (2000). *We the Peoples - The Role of the United Nations in the 21st Century*. New York, United Nations <http://www.un.org/millennium/sg/report/key.htm> [GEO-1-001]
- UNAIDS (2001). AIDS Epidemic Update. Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS) http://www.unaids.org/epidemic_update/report_dec01/index.html [Geo-2-276]
- UNCHS (2001). *State of the World's Cities 2001*. Nairobi, United Nations Centre for Human Settlements (HABITAT)
- UNCTAD (2000). *The Least Developed Countries 2000 Report*. Geneva, United Nations Conference on Trade and Development
- UNDP (1998). *Human Development Report 1998*. New York, United Nations Development Programme
- UNDP (1999). *Human Development Report 1999*. New York, United Nations Development Programme <http://www.undp.org/hdro/E1.html> [Geo-2-277]
- UNDP (2001). *Human Development Report 2001*. Oxford and New York, Oxford University Press <http://www.undp.org/hdr2001/completenew.pdf> [Geo-2-278]
- UNDP, UNDESA and WEC (2000). *World Energy Assessment*. United Nations Development Programme <http://www.undp.org/seed/eap/activities/wea> [Geo-2-320]
- UNDP, UNEP, World Bank and WRI (1998). *World Resources 1998-99*. New York, Oxford University Press
- UNESCO (2000). *World Education Report 2000: the right to education - towards education for all throughout life*. Paris, UNESCO
- UNFPA (2001). *Population Issues Briefing Kit 2001*. United Nations Population Fund <http://www.unfpa.org/modules/briefkit/> [Geo-2-279]
- UNHCR (2000). *The State of the World's Refugees: Fifty Years of Humanitarian Action*. Oxford, Oxford University Press <http://www.unhcr.ch/sowr2000/toc2.htm> [Geo-1-031]
- UNHCR (2001). *Basic Facts*. UNHCR, The UN Refugee Agency <http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home?page=basics> [Geo-2-280]
- United Nations Population Division (2001). *World Population Prospects 1950-2050 (The 2000 Revision)*. New York, United Nations <http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2000/wpp2000h.pdf> [Geo-2-204]
- WHO (1997). *Health and Environment in Sustainable Development*. Geneva, World Health Organization
- World Bank (2001). *World Development Indicators 2001*. Washington DC, World Bank http://www.worldbank.org/data/wdi2001/pdfs/tab3_8.pdf [Geo-2-024]

الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية: أفريقيا

يتمتع إقليم إفريقيا بثروة كبيرة من الموارد الطبيعية القيمة التي تتيح فرصاً عديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. هذا بالإضافة إلى الثقافات المتنوعة والعلوم الفطرية القيمة التي توفر رأس المال البشري اللازم لتحقيق هذه الفرص. على الرغم من ذلك يدخل الإقليم الإفريقي القرن الحادي والعشرين وهو يواجه العديد من التحديات.

تعداد السكان (مليون) في فروع الإقليم: أفريقيا



معدلات النمو السكاني في أفريقيا لا تزال عالية - 2.4 في السنة مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 1.3 المصدر: United Nations Population Division 2001

التنمية البشرية

من بين 49 دولة أفريقية تتوفر عنها البيانات، تصنف 20 دولة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، و29 دولة ضمن مجموعة التنمية البشرية المنخفضة (UNDP 2001) يعني ذلك عموماً الآتي:

- قصر العمر الافتراضي - 52.5 سنة مقارنة بالمتوسط العالمي 66.3 سنة (United Nations Population Division 2001)
- تدنى مستويات التعليم ومحو الأمية - حوالي 60% بين الكبار في عام 1999، مقارنة بتقديرات المتوسط العالمي البالغ 75% (UNDP, UNEP, World Bank and WRI 2000)
- تفشي الفقر - بلغ إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد (دولار أمريكي 1995 ثابت) 749 دولار أمريكي عام 1999 مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 5403 دولار أمريكي (World Bank 2001).

تظهر الفوارق الكبيرة بين فروع الإقليم بصورة واضحة، خاصة بين شمالي أفريقيا التي شهدت تقدماً سريعاً خلال الثلاثين عاماً الماضية وبين جنوب الصحراء. حيث ارتفع متوسط العمر الافتراضي في الأولى بمقدار 14 سنة في الفترة من 70-1975 إلى 1995-2000. من جانب آخر، كان التقدم بطيئاً في جنوب

الصحراء وتراجعت التنمية البشرية في 12 دولة في الفترة ما بين 1975 و1999 (UNDP 2001).

يعيش ما يقرب من 350 مليون نسمة أو حوالي 44% من مجمل السكان على ما يعادل دولار أمريكي واحد أو أقل، في اليوم. 70% منهم في نيجيريا) ويعيش ما يصل إلى 150 مليون طفل تحت خط الفقر (ABD 2000, UNDP 2001). هذا بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للدخل، إذ تحصل أفقر 10% في أفريقيا على أقل من 5% من الدخل بينما يحصل أغنى 10%، حسب الدولة، على ما بين 25-45% من الدخل (ABD 2000).

أيضاً توجد فوارق كبيرة بين أوضاع المرأة والرجل في أفريقيا، إذ لا يسمح للمرأة امتلاك مبنى أو أرض في كثير من المجتمعات، وتعطى النساء عموماً أجوراً أقل مقارنة بأجور الرجال، كما لا يسمح لهن تقلد مناصب رفيعة تتناسب مع أعدادهن.

يتفاوت توفر الخدمات الصحية، إلا أنه يتخلف عموماً عن المتوسط العالمي. وقد أسهم ضعف النمو الاقتصادي وزيادة الضغوط السكانية على المرافق القائمة في تدني الاستثمار في القطاع الصحي. وقد تراوح الإنفاق الحكومي عام 1988 على الخدمات الصحية بالنسبة للفرد ما بين (مع تساوي سعر القوة الشرائية) 623 دولار أمريكي للفرد الواحد في جنوب أفريقيا إلى 15 دولار فقط في مدغشقر (UNDP 2001).

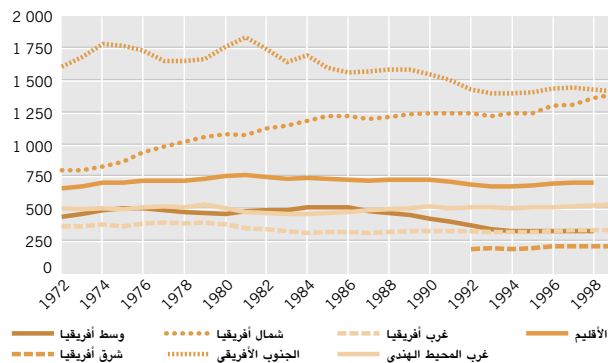
الكثافة السكانية المتغيرة

شهدت أفريقيا خلال الثلاثين عاماً الماضية أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، إذ بلغت نسبة النمو 2.4 في العام وهي نسبة أعلى كثيراً من المعدل العالمي البالغ 1.3. وقد ارتفع عدد السكان فيها إلى أكثر من الضعف، من 375 مليون عام 1972 إلى 794 مليون عام 2000، أي ما يعادل 13% من سكان العالم. بالرغم من تناقص معدلات الخصوبة في أفريقيا إلا أنها لا تزال الأعلى في العالم، فقد انخفضت من 6.8 طفلاً لكل امرأة في الفترة ما بين 65-1970 إلى 5.4 طفلاً لكل امرأة في الفترة ما بين 1995-2000 (United Nations Population Division 2001). أصبح حمل فيروس الإيدز/والإصابة بمرض الإيدز من الحالات المستوطنة التي تركت أثراً كبيراً على كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا، وتسبب في وفاة 2.3 مليون شخص. ويوجد في أفريقيا أعلى معدلات الإصابة الجديدة وأعلى نسبة من حاملي الإيدز والمصابين به (8.4% من السكان البالغين). وفي عام 2001 بلغ عدد المصابين بمرض الإيدز والحاملين لفيروسه 28.1 مليون شخص في دول جنوب الصحراء الأفريقية، يمثل هذا العدد 70% من إجمالي المصابين بهذا المرض في العالم. وخلال العشرين عاماً

القضاء على الهيئات التي تشرف على الأسواق، كما تم ترشيد الضرائب على التجارة مع تحرير الأسواق المالية والإسراع في الخصخصة (ADB 2000).

لا تزال الديون الخارجية على الدول الأفريقية تمثل عائقاً كبيراً أمام النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. فقد تضاعفت الديون الخارجية نحو 22 ضعفاً للقارة ككل، إذ

إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد (دولار أمريكي 1995 ثابت) حسب فروع الإقليم: أفريقيا



بينما تصاعد إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد بثبات منذ 1972 في شمالي أفريقيا، فإنه استقر أو تناقص في أفريقيا جنوب الصحراء المصدر: United Nations Division 2001 Population

ارتفعت من 16960 مليون دولار أمريكي في عام 1971 لتبلغ 370727 مليون دولار أمريكي في عام 1999 (World Bank 2001a). في عام 1970 بلغت ديون دول جنوب الصحراء 6 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 11 من إجمالي الناتج الوطني، ارتفع ذلك ليبلغ 330000 مليون دولار أمريكي في عام 1999 أي ما يعادل 61 من إجمالي الناتج الوطني (ADB 2000). ومنذ تلك الفترة بدأ يحدث انخفاض طفيف (World Bank 2001b). أيضاً ارتفعت الديون الخارجية في دول شمال أفريقيا بنمط مماثل. تم التأكيد، في الفترة الأخيرة، على قضايا تخفيف الديون الخارجية، بالإضافة إلى تشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى الرغم من الموافقة على تخفيض ديون 20 دولة أفريقية بموجب مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (World Bank 2001) إلا أن مشكلة الديون لا تزال تشكل هاجساً مؤرقاً.

العلوم والتقنية

لا يزال انتشار واستخدام التقنيات الحديثة محدوداً في أفريقيا. ويوجد في الإقليم عدداً من الدول المهمة - مثل غانا، كينيا، موزمبيق، السنغال، السودان، وتنزانيا- حيث لم يستفد قسم كبير من مواطني هذه الدول حتى من التقنيات القديمة مثل الهواتف الثابتة. مع ذلك هناك دولاً تتبنى بنشاط استخدام التقنيات الحديثة

الماضية أثر هذا المرض على متوسط العمر الافتراضي في الإقليم، فقد هبط معدل العمر الافتراضي في دول مثل بتسوانا وملابوي إلى أقل من 40 عام (UNAIDS 2001) إلا أن الحال أفضل في دول شمال أفريقيا. وعلى الرغم من الجهود المقدرة التي قامت بها العديد من الدول، إلا أن أثر مرض الأيدز على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والأنظمة الصحية يتوقع أن يصل إلى مليارات الدولارات. ففي جنوب أفريقيا مثلاً، يتوقع أن تبلغ قيمة هذا الأثر ما يعادل 0.4% من الناتج المحلي الكلي خلال العشرة سنوات القادمة (UNAIDS 2000) وسيكون تأثير ذلك كبيراً جداً على الأسر والمجموعات والمجتمعات.

التنمية الاقتصادية

تعتمد اقتصاديات الدول الأفريقية إلى حد كبير على المنتجات الأولية واستغلال الموارد الطبيعية وتصديرها خام دون معالجة. نتيجة لذلك كان النمو الاقتصادي أدنى من الإمكانيات المتاحة. لأن عائدات القيمة المضافة من خلال التصنيع تعود على دول خارج القارة، مما يضع أفريقيا تحت رحمة تقلبات الأسعار العالمية وقوانين التجارة الدولية. فعلى سبيل المثال، تسببت أزمة النفط الأولى في الفترة 1973-1974 في سلسلة من التراجعات الاقتصادية لفترة زمنية تجاوزت ربع القرن. كما تسبب انهيار أسعار البن والكاكاو وبعض المحاصيل النقدية الأخرى خلال الثمانينات في أثاراً مدمرة على اقتصاديات الإقليم. وخسرت أفريقيا في الفترة ما بين 1970-1995 نصف أسواقها مما تسبب في ضياع دخول بلغت 70 مليار دولار في العام (Madavo 2000).

يعنى اعتماد أفريقيا على الزراعة المطرية أن الإنتاجية الزراعية تتوقف على التقلبات المناخية التي يمكن أن تضر كثيراً بالأمن البشري والغذائي. كما يؤدي التركيز والاعتماد على استخراج المعادن والمحاصيل النقدية وقطع الأخشاب إلى آثار ضارة على البيئة.

شهد الأداء الاقتصادي في أفريقيا، مع الضغوط الإضافية التي فرضها النمو السكاني، ضعفاً كبيراً خلال ربع القرن الماضي. وقد بلغ نمو الناتج المحلي الكلي السنوي بالنسبة للفرد في دول جنوب الصحراء في الفترة ما بين 1975-1999 سالب واحد (-1%) فهبط الدخل (UNDP 2001) على الرغم من ذلك سجل دخل الفرد في 34 دولة أفريقية ارتفاعاً في الفترة ما بين 1994-1997. ونمت 18 دولة بمعدلات إجمالية تبلغ 5% في العام (Madavo and Sarbib 1998) هناك بعض التكهّنات بأن ذلك قد يكون علامة على انتعاش اقتصادي مستدام، يعكس جزئياً النتائج الإيجابية لتطبيق الإصلاحات الهيكلية الموجهة نحو النمو الاقتصادي (Madavo 2000, Madavo and Sarbib 1998). مع منتصف التسعينات تم رفع القيود على الأسعار وتم

ناحية أخرى، مكنت تقنية الاتصالات النقالة الدول الأفريقية من التغلب على مصاعب البنية التحتية اللازمة لأنظمة الاتصالات الثابتة. ولم تتوفر للدول الأفريقية حتى عام 1990 أنظمة هواتف نقالة، وأن وجدت توجد في حيز ضيف، إلا أن هذه التقنية انتشرت انتشارا سريعا بحلول عام 1999 في كثير من الدول، فقد قفز عدد المستخدمين من 0.1 بين كل ألف شخص ليبلغ 132 مستخدم من بين كل ألف شخص في جنوب أفريقيا، (UNDP 2001).

الحاكمية

بالرغم من التغييرات السياسية والمؤسسية الجوهرية التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن الحاكمية «الجيدة» في أفريقيا لا تزال جزئية وهشة. من أهم تلك التحولات انتهاء عصر الاستعمار وعهد حكم الحزب الواحد في معظم الدول، وتنامي دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. رغم ذلك لا يزال الفساد مستوطناً ومتفشياً في كثير من الدول. فلقد أحرزت 14 دولة أفريقية أقل من 5 على 10 من مؤشر تلمس الفساد، بينما أحرزت 4 دول من بينها أقل من 2 من عشرة (TI 2001).

يوجد عامل آخر ترك آثارا سلبية في الثلاثين عاما الماضية على الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا الإقليم ألا وهو الصراعات والحروب الأهلية التي تنشأ أما لأسباب عرقية أو دينية أو تنافسية على الموارد الطبيعية، مما نتج عنها آثارا سلبية أدت إلى تشريد الكثيرين وتحويل الموارد المالية من قطاعات حيوية مثل قطاعي الصحة والتعليم. وتعيش دولة واحدة من بين كل خمس دول أفريقية تقريباً شكلاً من أشكال الحرب الأهلية (Madavo 2000).

تشمل، الجزائر، مصر، جنوب أفريقيا، تونس وزيمبابوي، رغم أن انتشار التقنيات القديمة حتى في هذه الدول لا يزال بطيئاً ولم يكتمل بعد. ويوجد في هذا الإقليم مركزان معترف بهما عالمياً للاختراعات التقنية الحديثة هما: الغزالة في تونس، وقوتينغ في جنوب أفريقيا. بالرغم من ذلك فإن معظم دول أفريقيا غير مضمنة في مؤشر الإنجازات التقنية (TAI) وحتى إذا ما قارنا جنوب أفريقيا، الأكثر تقدماً من أي دولة أخرى في الإقليم، نجد أن مؤشر إنجازاتها التقنية البالغ 0.340 أقل من نصف أعلى معدل في فلندا البالغ 0.744 (UNDP 2001).

يحد عدم توفر التقنيات المناسبة نوعاً وسعراً بدرجة خطيرة من خيارات التنمية المستدامة. ففي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، تعتمد كثير من دول أفريقيا على الري الانسيابي، لأن أنظمة الري بالتنقيط الفعالة مرتفعة التكاليف وتتجاوز مقدرة الكثير من المزارعين، مما يتسبب في إهدار كميات كبيرة من المياه. ولا تزال أفريقيا تشغل حيزاً هامشياً فيما يتعلق بالحصول على التقنية البيولوجية في مجال الإنتاج الزراعي، وإنتاج المستحضرات الصيدلانية وأنظمة الوقاية من الأمراض. فبينما تستطيع الشركات الأجنبية استغلال الأنواع البيولوجية تجارياً، لا تستطيع الشركات المحلية مجاراتها في ذلك لافتقارها للتقنية ورأس المال والخبرة العلمية.

على الرغم من توفر خدمات الإنترنت في كل دول الإقليم، إلا أن عدد المستخدمين من شبكة الاتصالات العالمية (إنترنت) لا يتجاوز 4 مليون مستخدم 2.5 (مليون منهم في جنوب أفريقيا) أي بمعدل مستخدم واحد من بين كل 200 شخص، وذلك عدد ضئيل إذا ما قورن بالمعدلات العالمية التي تبلغ مستخدم واحد من بين كل 30 فرد (Jensen 2001)، من

المراجع: الفصل الثاني، الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، أفريقيا

ADB (2000). ADB Statistics Pocketbook 2001. African Development Bank
http://www.afdb.org/knowledge/publications/pdf/statistics_pocket_book.pdf [Geo-2-281]
 ADB (2001). Human Development Indicators. African Development Bank
http://www.afdb.org/knowledge/statistics/statistics_indicators_selected/human/pdf/human_tab3.pdf [Geo-2-282]
 IMF (2001). Debt Relief for Poor Countries (HIPC): What has Been Achieved? A Factsheet. International Monetary Fund
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/povdebt.htm> [Geo-2-283]
 Jensen, M. (2001). Information & Communication Technologies (ICTs): Telecommunications, Internet and Computer Infrastructure in Africa. African Internet Connectivity
<http://www3.wn.apc.org/africa/> [Geo-2-284]
 Madavo, C. (2000). Celebrating the Wealth of Africa. Speech given at the Official Banquet of the US National Summit on Africa, 18 February 2000. World Bank

<http://www.worldbank.org/afr/speeches/cm000218.htm> [Geo-2-285]
 Madavo, C., and Sarbib, J-L. (1998). Is There an Economic Recovery in Sub-Saharan Africa? World Bank
<http://www.worldbank.org/afr/speeches/ftpri.htm> [Geo-2-286]
 TI (2001). Press Release: New Index Highlights Worldwide Corruption Crisis. Transparency International
<http://www.transparency.org/cpi/2001/cpi2001.html> [Geo-2-321]
 UNAIDS (2000). AIDS Epidemic Update; December 2000. Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS)
http://www.unaids.org/wac/2000/wad00/files/WAD_epidemic_report.PDF [Geo-2-287]
 UNAIDS (2001). AIDS Epidemic Update; December 2001. Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS)
http://www.unaids.org/worldaidsday/2001/Epiupdate2001/Epiupdate2001_en.pdf [Geo-2-288]

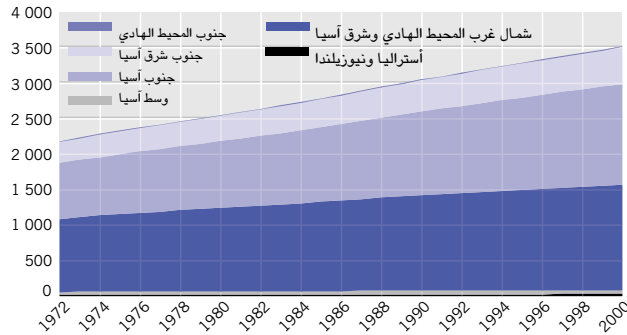
UNDP, UNEP, World Bank and World Resources Institute (2000). World Resources 2000-2001. Washington DC, World Resources Institute
 UNDP (2001). Human Development Report 2001. Oxford and New York, Oxford University Press
<http://www.undp.org/hdr2001/completenew.pdf> [Geo-2-289]
 United Nations Population Division (2001). World Population Prospects 1950-2050 (The 2000 Revision). New York, United Nations
www.un.org/esa/population/publications/wpp2000/wpp2000h.pdf [Geo-2-204]
 World Bank (2001a). World Development Indicators 2001. Washington DC, World Bank
http://www.worldbank.org/data/wdi2001/pdfs/tab3_8.pdf [Geo-2-024]
 World Bank (2001b). Global Development Finance 2001. Washington DC, World Bank

توزيع الثروة، هذا إضافة إلى الفشل المؤسسي الذي يمكن فئة قليلة من الحصول والسيطرة على الفوائد الناتجة من النمو الاقتصادي. كما لا يتناسب التحول الحضري والانتقال إلى الاقتصاد النقدي والنمو السكاني الكبير مع نمو فرص العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم المشكلة. كما يهدد الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية مصادر الرزق وأنماط الحياة التقليدية والحوية الزراعية (UNESCAP 1999).

الكثافة السكانية المتغيرة

ارتفع عدد سكان الإقليم من 2173 مليون في عام 1972 ليبلغ 3514 مليون حتى عام 2000 (United Nation Population Division 2001). انخفضت معدلات النمو السكاني من 2.3 في عام 1972 لتصل إلى 1.3 في عام 2000 (نفس معدل النمو السكاني العالمي)، بالرغم من وجود اختلافات بين فروع الإقليم. يمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض معدل الخصوبة من 5.1 طفلاً لكل امرأة إلى 2.1 طفلاً لكل امرأة خلال العقود الثلاثة الماضية (United Nation Population Division 2001).

تعداد السكان (مليون) في فروع الإقليم: آسيا والمحيط الهادي



تتوزع الكثافة السكانية الهائلة على ثلاثة فروع فقط في الإقليم. وقد أبطأ النمو العام إلى حدود المتوسط العالمي البالغ 1.3 في السنة.
المصدر: جمعت من United Nation Population Division 2001

رغم كل ذلك فإن الإقليم يعتبر الأكثر سكاناً في العالم. إذ يبلغ تعداد سكان دولتين فقط هما الهند والصين 38% من مجموع سكان العالم. كما يوجد في هذا الإقليم خمس دول من الدول الستة التي يجري فيها نصف النمو السكاني العالمي السنوي وهي: بنغلادش، الصين، الهند، إندونيسيا، وباكستان (United Nation Population Division 2001).

ينعكس هذا النمو السكاني العالي على بنية الإقليم السكانية. فمعظم سكان هذه الدول من الشباب، ولا تتجاوز أعمار أكثر من 30% من سكان آسيا الخامسة عشر (United Nation Population Division 2001). وبينما ينظر إلى ذلك على أنه خاصية إيجابية إذ يشكل

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية: آسيا والمحيط الهادي

يشغل إقليم آسيا والمحيط الهادي 23% من مساحة الأراضي الكلية في العالم. ويعيش فيها أكثر من 58% من مجمل سكان العالم. توجد في هذا الإقليم أهم الاقتصاديات الناشئة في العالم، مثل اقتصاديات الصين ودول جنوب شرق آسيا. تحول الإقليم تدريجياً خلال الثلاثين عاماً الأخيرة من أنماط عيش الكفاف إلى مجتمعات استهلاكية تسير بمعدلات سريعة نحو التحول الحضري ونمط الحياة الغربية وزيادة الكثافة السكانية. إلا أن هذا التحول كان له آثاراً سلبية على الاقتصاد وعلى الحياة الاجتماعية وعلى البيئة أيضاً.

التنمية البشرية

تصنف 7 دول من بين 53 دولة في الإقليم ضمن مستوى التنمية البشرية المرتفعة، و21 دولة تشهد تنمية بشرية متوسطة بينما خمس منها بها تنمية بشرية منخفضة (لم يتم تصنيف بقية الدول الأخرى ومعظمها جزر صغير في جنوب المحيط الهادي).

حقق فرعي الإقليم شمال غرب المحيط الهادي وشرق آسيا تقدماً ثابتاً وسريعاً في معظم جوانب التنمية البشرية، بينما يشهد إقليم جنوب آسيا انخفاضاً في مستوى دخل الفرد وارتفاع نسبة الفقر. يتراوح إجمالي الناتج الوطني بالنسبة للفرد (دولار أمريكي 1995 ثابت) ما بين 506 دولار أمريكي في جنوب آسيا، و4794 في شمال غرب المحيط الهادي وشرق آسيا. وتحسن معدل العمر الافتراضي في كافة أرجاء الإقليم، فقد ارتفع في جنوب آسيا من خمسين عاماً في الفترة ما بين 1970-1975 إلى أكثر من 60 عاماً حتى 1995-2000، وارتفع أيضاً في شمال غرب المحيط الهادي وشرق آسيا في نفس الفترة من 61 إلى 71 عاماً. ارتفعت أيضاً نسبة تعليم الكبار من 33% إلى 55% في جنوب آسيا خلال الفترة 1972-1999. أما في شمال غرب المحيط الهادي وشرق آسيا فقد ارتفعت من 55% إلى 84% (World Bank 2001).

تشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في آسيا. ويتفشى الفقر بصفة خاصة في أفغانستان، باكستان، بنغلادش، كمبوديا، الهند، لاوس، ونيبال. ويعيش نحو 40 من مواطني جنوب آسيا على أقل من دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم (UNDP 2001). إلا أنه يجب التنويه إلى أن الفقر لا يقاس فقط بالإحصاءات الاقتصادية فالمؤشرات التقليدية توضح أن كثيراً من سكان جزر المحيط الهادي يعيشون تحت خط الفقر (UNESCAP 1999). من جانب آخر، تعيش مجتمعات كثيرة حياة وفرة ورفاهية من مصادر تقليدية غير عينية (UNEP 1999). ينشأ الفقر في كثير من دول الإقليم عن عدم المساواة في

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد انخفض من 9.76% في عام 1970 إلى 2.54% في عام 1999 وذلك بمعدل نمو سلبي بلغ - 1.04% في عام 1998 بسبب الأزمة الاقتصادية الآسيوية (World Bank 2001). عموماً تضاعفت الدخل العيني بالنسبة للفرد (محسوباً بالدولار الأمريكي 1995 ثابت) في الفترة 1972-1999 في دول شمال غرب المحيط الهادي وشرق آسيا بمتوسط نمو بلغ 2.4% سنوياً (انظر الرسم البياني ص 45) وحدث نفس الشيء في جنوب آسيا بمعدل يزيد عن 2% . من جانب آخر، كان النمو ضعيفاً في جزر المحيط الهادي، ويوافق ذلك ما تؤكد الدراسات الأخيرة التي تشير إلى تدهور عام في مستوى المعيشة (UNESCAP 1999) .

في عام 1999 بلغت مديونية آسيا والمحيط الهادي الخارجية 1.073.977 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 41.7% من إجمالي الديون العالمية. تضاعف هذا العبء خمس مرات حيث كان يعادل 189968 مليون دولار أمريكي في عام 1981 (World Bank 2001) .

شهدت البنية الاقتصادية لهذا الإقليم خلال الثلاثين عاماً الماضية تغييراً جوهرياً، من خلال نمو قطاع الخدمات وتراجع القطاع الزراعي. وحتى في جنوب آسيا تراجع إسهام القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي من 39 في عام 1980 إلى 30 في عام 1995، بينما ارتفع إسهام قطاع الخدمات من 35 إلى 41 (World Bank 1997) . انعكست هذه التغيرات البنوية بدورها على التوظيف، ففي عام 1960 كان 75 من الآسيويين يعملون في قطاع الزراعة، انخفض ذلك إلى 60 في عام 1990، في المقابل ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي من 15% إلى 21% (ADB 1997) .

في دول المحيط الهادي تحول نمط الحياة من مجتمعات البقاء إلى مجتمعات نقدية تعتمد على الميزانيات المادية. ويعتبر مستوى معيشة سكان المناطق الحضرية في فرع الإقليم هذا مرتفع نسبياً مقارنة بالدول النامية الأخرى، إلا أن هناك مؤشرات تدعو للقلق، حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب، وارتفاع الفاقد التربوي في مرحلة الأساس، وتدنى دخل الأسرة النقدي هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل الجريمة وتعاطي المخدرات (SPC 1998). لا توجد في كثير من جزر المحيط الهادي النائية أي أنشطة صناعية، بينما توجد في بعض دول فرع الإقليم هذا صناعات صغيرة لمعالجة المأكولات والمشروبات وصناعة الملابس وتجميع وصيانة الآلات البسيطة (UNEP 1999).



قوة عاملة شابة متاحة، في بعض فروع الإقليم، خاصةً جزر المحيط الهادي، إلا أن ذلك له أيضاً مضاعفات اقتصادية واجتماعية سلبية مثل ارتفاع البطالة، بالإضافة إلى أن هذه الأعداد الكبيرة من الشباب تدخل مرحلة الزواج والإنجاب في وقت متقارب مما يعقد مشكلة النمو السكاني.

على الرغم من مكاسب معدل العمر الافتراضي، يعيش في إقليم آسيا والمحيط الهادي نحو 7.1 مليون مصاب أو حامل للإيدز (أي ما يعادل 18% من العدد الكلي) توفي منهم نحو 435000، وظهرت أكثر من مليون حالة مرضية جديدة في عام 2001 (UNAIDS 2001) .

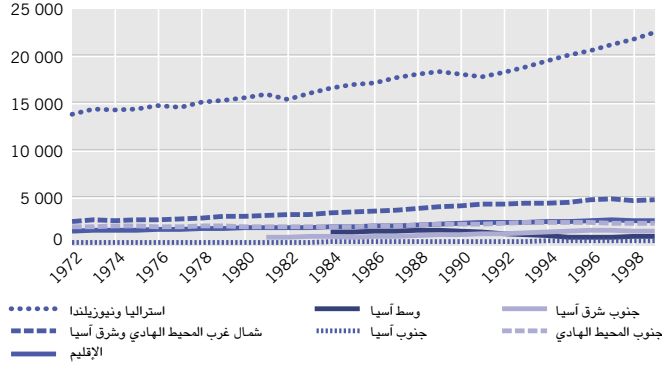
التنمية الاقتصادية

خلال الثلاثين عاماً الماضية سعت دول الإقليم سعياً حثيثاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، إلا أن

تراجع الاقتصاد الزراعي التقليدي في آسيا والمحيط الهادي ليفتح المجال للصناعات الخدمية. ففي الفترة ما بين 1972-1999 هبط الأسهم الزراعي في إجمال الناتج المحلي من 23% إلى 16%، بينما نما إسهام الصناعات الخدمية من 43% إلى 50%.

المصدر:
UNEP, Topham
Picturepoint

إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد (دولار ١٩٩٥) حسب فروع الأقليم: آسيا والمحيط الهادي



التنمية الاقتصادية إمكانيات كبيرة لمعالجة الفقر في الإقليم.

الحاكمية

أُلقت الأحداث التي وقعت مؤخراً في جنوب شرق آسيا وكوريا بظلالها على الصورة المشرقة للمستقبل الآسيوي التي بدت في منتصف التسعينات. وفقدت الثقة في الإقليم الذي أكد بأن قياداته الآن أكثر إدراكاً للحاجة إلى حاكمية متكيفة وإدارة واقعية تعمل على الوقاية من الانهيارات المستقبلية. ولكي تزدهر الدول مرة أخرى، يتوجب على الحكومات والمؤسسات تشجيع الأسواق الجديدة أو الناهضة مع وضع السياسات الاجتماعية التي تفيد الاقتصاد والبيئة والشعوب على حد السواء.

بالرغم من أن الدخل في أستراليا ونيوزيلندا يتجاوز بكثير كلاً في المناطق الأخرى، إلا أن هناك نمواً مضطرباً للدخل في فروع الأقليم الأخرى، ما عدا وسط آسيا وجزر المحيط الهادي. ملحوظة: البيانات غير متوفرة عن وسط آسيا ما قبل ١٩٨٤، وعن جنوب آسيا ما قبل ١٩٨١. المصدر: تم تقديرها من World Bank

العلوم والتقنية

يملك الإقليم على الأقل 10 مراكز عالمية للإبداع التقني في أستراليا والصين والهند واليابان وماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايوان (Hillner 2000). وتنفق آسيا حوالي 30% من الإنفاق العالمي على البحوث والتنمية، وتنفق اليابان نصف هذه النسبة (UNESCO 2000).

حدثت، في إطار التطورات العالمية الأخرى، طفرة غير مسبوقة في نشر التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والهواتف النقالة، وكان لها أثر كبير على حياة الناس وبعض الاقتصاديات المختارة. مثلاً، أنشأت الهند مراكز المعلومات الرغيفية في بونديشري، توفر خدمات الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية باستخدام الطاقة الشمسية بجانب الطاقة الكهربائية. بذلك يتمكن المزارعين وصاندي الأسماك من الاطلاع على كل شيء، من معلومات السوق إلى صور الأقمار الصناعية. رغم ذلك استخدم 0.4% فقط من الهنود الإنترنت في عام 2001 (UNDP 2001). وفي الصين نمت استخدام الإنترنت بمقدار عشرة أضعاف من 3.9 مليون مستخدم عام 1998 إلى أكثر من 33 مليون حتى يناير 2002 (UNDP 2001, CCNIC 2002)؛ يعادل ذلك 2.75% فقط من السكان، بالرغم من أن أكثر من نصف سكان هونغ كونج يستخدمون الإنترنت (UNDP 2001). درت صناعة الاتصالات والمعلومات في الهند ما يقدر بحوالي 7.7 مليار دولار أمريكي في عام 1999 - 15 مرة أكثر مما في عام 1990، حوالي 4 مليار منها في شكل صادرات (UNDP 2001). هذا ويتيح ارتباطاً التوظيف مع فرص

المراجع: الفصل الثاني، الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، آسيا والمحيط الهادي

- ADB (1992). Environment and Development: a Pacific Island Perspective. Manila, Asian Development Bank
- ADB (1997). Emerging Asia - Changes and Challenges. Manila, Asian Development Bank
- CCNIC (2002). Semiannual Survey Report on the Development of China's Internet (January 2002). China Internet Network Information Center <http://www.cnnic.net.cn/develst/rep200201-e.shtml> [Geo-2-290]
- Hillner, J. (2000). Venture Capitals. Wired, 7 August 2000
- SPC (1998). Pacific Island Populations. Noumea, Secretariat of the Pacific Community

- UNAIDS (2001). AIDS Epidemic Update; December 2001. Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS) http://www.unaids.org/worldaidsday/2001/Epiupdate2001/Epiupdate2001_en.pdf [Geo-2-291]
- UNDP (2001). Human Development Report 2001. Oxford and New York, Oxford University Press <http://www.undp.org/hdr2001/completeneu.pdf> [Geo-2-289]
- UNEP (1999). Pacific Islands Environment Outlook. Nairobi, United Nations Environment Programme
- UNESCAP (1999). Survey of Pacific Island Economies. Port Vila, UNESCAP, Pacific Operations Centre

- UNESCO (2000). Facts and Figures 2000 - Science & Technology. UNESCO Institute for Statistics <http://www.uis.unesco.org/en/pub/pub0.htm> [Geo-2-292]
- United Nations Population Division (2001). World Population Prospects 1950-2050 (The 2000 Revision). New York, United Nations www.un.org/esa/population/publications/wpp2000/wpp2000h.pdf [Geo-2-204]
- World Bank (2001). World Development Indicators 2001. Washington DC, World Bank <http://www.worldbank.org/data/wdi2001/pdfs/tab3.8.pdf> [Geo-2-024]